في مدينتي غزة والمجدل. كما انتشرت، وبشكل محدود، صناعة وتجهيز زيت الزيتون والسمسم في كل من نابلس وحيفا ويافا والقدس. وأقيمت ورشتان في حيفا ويافا، احداهما لتصنيع بعض أجزاء آلات الري والأخرى لعصر الزيتون[٥].

ويبين الجدول رقم ١ أهم الحرف والصناعات التى كانت قائمة في فلسطين حتى العام ١٩١٨.

نستدل من الجدول رقم ١ أن الصناعات التي كانت قائمة في فلسطين، آنذاك، هي صناعات تقليدية ذات طابع حرفي (يدوي) باستثناء بعض الصناعات التى كانت تستخدم الآلة، كالمطاحن والمطابع ومصانع الثلج وماء الصودا وغيرها. وكانت الصناعات التى تعتمد على المحاصيل الزراعية، كمادة خام، والتي يمكن اجمالها بنحو ٥١٠ معامل صناعية، تشكل نسبة قدرها ٤١ بالمئة من مجموع الحرف والصناعات الموجودة في البلاد وقتذاك، وكانت تشمل ٣٦٩ معصراً لزيت الزيتون و ٣٠ مصبنة (معملا لصنع الصابون) و ٩٥ مطحنا للحبوب و ٢٥ معصراً لزيت السمسم و ٢١ معملاً لصنع الخمور.

وقد تركزت تلك الحرف والصناعات في مناطق القدس ويافا وحيفا. وتوزع ما بقي منها في مناطق فلسطين المختلفة[٦]. وقد امتلك عرب فلسطين منها ٩٦٤ معملاً صناعياً وحرفياً، في الوقت الذي امتلك فيه اليهود ٢٧٢ معملاً[٧]، كانت منها ١٢ مؤسسة صناعية في تل ابيب وحدها[٨].

وقد اعترضت مسيرة الصناعة الفلسطينية، في هذه الفترة، عدة معوقات أدت الى صبغها بالطابع الحرفي التقليدي، كان اهمها افتقار فلسطين الى المواد الخام اللازمة لاقامة صناعات عليها، كالفحم والحديد، وهما عنصران أساسيان يستلزم توافرهما عند اقامة صناعة قوية في بلد ما. يضاف الى ذلك، ان الدولة العثمانية، خلال حكمها فلسطين، لم تعمل على حماية الصناعات المحلية، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية حامية لها من المنافسة الخارجية، حيث كانت الرسوم الجمركية التى تحصلها من الصناعات الاجنبية ضئيله بلغت ٣ بالمئة العام ١٨٠٩، زادت الى ٨ بالمئة العام ١٨٦٢[٩]. وهذه الرسوم، كما هو واضح منها، لم تكن كافية لحماية الصناعات المحلية بالاضافة الى قيام قناصل الدول الاجنبية ووكلائهم في البلاد بتجارة الاستيراد والتصدير، وهم معفون من الرسوم الجمركية[١٠]، مما أدى الى منافسة البضائع الاجنبية للمصنوعات المحلية والقضاء عليها، لأنها ليست مضارعة لها من حيث الجودة والامكانيات والخبرة الصناعية. وذلك لعدم وجود مدارس فنية صناعية تعمل على تخريج جيل من الصناعيين ملمّ بالصناعة، وانما الصنّاع يكتسبون خبرتهم الصناعية من خلال العاملين معهم ممن هم أسبق في المهنة[١١].

وعلاوة على ذلك، اتجهت العائلات البرجوازية الفلسطينية الى امتلاك المزيد من الاراضي، لكونه عماد وجاهة هذه العلائلات. فعائلة عبد الهادي، مثلاً، امتلكت ١٧ قرية من قرى نابلس وجنين، بلغت مساحتها ٦٠ ألف دونم؛ وكذلك حازت عائلة الجيوسي على ٢٤ قرية، وعائلة البرغوتي على ٣٩ قرية[١٢]. وقد اكتفت هذه العائلات بقيام أبنائها بالعمل في الوظائف الحكومية، كالافتاء والقضاء والتدريس في المدارس دون الخوض في ميدان الصناعة والعمل فيها[١٣].

كما ادت غارات البدو المتكررة على الاهالي الى عزوف الأهالي عن استثمار اموالهم في الصناعة، خشية وقوعها فريسه لتلك الغارات[١٤]. وبالاضافة الى ذلك، كانت السلطات التركية تجبي رسوماً ضريبية على المهن بنسبة تتراوح ما بين ٢ ـ ١٠ بالمئة من الدخل، وكانت تعفي الأجانب من هذه الضريبة [١٥]. وقد أدت هذه الضريبة الى احجام الاهالي عن العمل بالمهن أو الصناعات آنذاك.